

خاص وسري للغاية

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك الخليج التجاري (ش.م.ق.) - الخليج

المنعقد بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٠٩،
في تمام الساعة الرابعة من بعد الظهر
في قاعة الوجبة، فندق الإنتركونتيننتال
الدوحة - قطر

انعقدت الجمعية العامة العادية لبنك الخليج التجاري ش.م.ق. (الخليجي) في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأحد الموافق في ١٢ أبريل ٢٠٠٩، في فندق الإنتركونتيننتال ، الدوحة - قطر، بحضور أعضاء مجلس الإدارة الواردة أسماءهم أدناه، بالإضافة إلى ممثلي الهيئات الرقابية والمدققين الخارجيين السادة التالية أسماؤهم:

الصفة	الاسم	
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني	أعضاء مجلس الإدارة
نائب رئيس مجلس الإدارة	عبدالله بن ناصر المسند	
عضو مجلس الإدارة	محمد خالد المانع	
عضو مجلس الإدارة	عبد السلام المرشدي	
عضو مجلس الإدارة	هشام الساعي	
عضو مجلس الإدارة	روبرت نوغلاس دوي	اعتذر عن الحضور
عضو مجلس الإدارة	عصام أنيس خلف	
ممثل وزارة التجارة والأعمال	سالم المناعي	ممثلو الهيئات الرقابية
ممثل وزارة التجارة والأعمال	خالد السليطي	
ممثل مصرف قطر المركزي	أحمد بومدين	
ممثل سوق الدوحة للأوراق المالية	محمد الكواري	
المراقب الخارجي، ديلويت أند توش	سامر جاغوب	مراقبو الحسابات
المراقب الخارجي، ديلويت أند توش	محمد باهيميا	
المراقب الخارجي، ديلويت أند توش	محمد خير	

خاص وسري للغاية

افتتاح الاجتماع:

افتتح رئيس مجلس الإدارة الاجتماع حيث دعا المراقب الخارجي إلى الإعلان عن اكتمال النصاب القانوني للجمعية العامة العادية.

النصاب القانوني:

أعلن المراقب الخارجي عن اكتمال النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة العادية، حيث بلغ عدد الأسهم للمساهمين الحاضرين بالأصالة ٤٤٦،٣٧٣،٩٤٩ سهم، وعدد الأسهم للحاضرين بالوكالة ٣٤،٩١٨،١١٠، أما مجموع الأسهم فقد بلغ ٤٨١،٢٩٢،٠٥٩ سهم، أي ما نسبته ٦٦.٨٥% من إجمالي أسهم الشركة. وقد تم تأجيل اجتماع الجمعية العامة غير العادية إلى تاريخ ١٥ أبريل ٢٠٠٩ لعدم اكتمال نصابها.

تعيين مقرّر الاجتماع وجامعي الأصوات:

رشح رئيس مجلس الإدارة الأنسة / ريما بطرس كمقرّر للاجتماع، كما رشح السيد جاسم الإحبابي والسيد شربل بو شبل كجامعين للأصوات ، وقد وافق الحضور على هذا الإقتراح بالإجماع.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

تلا رئيس مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة العادية على الحاضرين وقد جاءت بنوده كما يلي:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ والخطة المستقبلية للبنك والمصادقة عليه.
٢. سماع تقرير مراقب حسابات البنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ والمصادقة عليه.
٣. مناقشة البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ والتصديق عليها .
٤. النظر في اقتراح مجلس الإدارة بشأن ترحيل الأرباح.
٥. إبراء ذمة السادة وأعضاء مجلس إدارة البنك من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وتحديد مكافآتهم.
٦. تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية ٢٠٠٩، وتحديد أتعابه.

مناقشة البنود والموافقة عليها:

البند الأول:

تلا رئيس مجلس الإدارة ، تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي والخطة المستقبلية حيث أشار إلى التطورات التي شهدتها الخليجي مع افتتاح فروع جديدة واستحواذه على البنك اللبناني للتجارة (فرنسا). كما نوه إلى توسع الموارد البشرية وخاصة القطرية منها حيث بلغت نسبة الموظفين القطريين حوالي ٢٢% من مجموع الموظفين. أما بالنسبة للخطط المستقبلية، فسيجري التركيز على افتتاح فروع إضافية في قطر بالإضافة إلى إطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية.

خاص وسري للغاية

سجل الخليجي وشركاته التابعة أرباحا صافية موحدة عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ بلغت ٥٧.١٠٣ مليون ريال قطري في حين بلغ إجمالي أصول البنك ٥٠.١٢ مليار ريال قطري. كما وصلت قيمة القروض والتسليفات التي منحها البنك إلى ٩٨.٦ مليار ريال قطري. أما ودائع العملاء فبلغت ٦٧.٤ مليار ريال قطري. في النهاية، توجه الرئيس في النهاية بالشكر إلى جميع المساهمين وممثلي الهيئات الرقابية وإداريي البنك وموظفيه.

وفي النهاية توجه الرئيس بالشكر إلى سمو الأمير وولي العهد على دعمهم المستمر للبنك وإلى محافظ مصرف قطر المركزي لدوره القيادي في تعزيز القطاع المصرفي، وكذلك إلى جميع الهيئات الرقابية التي يخضع لها البنك وخاصة وزارة الأعمال والتجارة وسوق الدوحة للأوراق المالية. كما خص بالشكر جميع المساهمين وإداريي البنك وموظفيه.

القرار رقم (ج ع ٢٠٠٩/١/١): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ والخطة المستقبلية للبنك.

البندين الثاني والثالث:

تلا مراقب الحسابات تقريره على المساهمين حيث أوجز مسؤولية إدارة الشركة عن البيانات المالية ومسؤولية مدقق الحسابات وأبدى رأي المدققين الخارجيين بشأن البيانات المالية الموحدة حيث أكد على التزامها بالمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي. وفي النهاية تلا المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى وأكد عدم وجود أي مخالفات ارتكبتها البنك خلال الفترة المشمولة بالبيانات، حسب علمه واعتقاده.

وفي غياب أي اعتراض على تقرير المدقق الخارجي، فتح مجال طرح الأسئلة بشأن البيانات المالية حيث سأل أحد المساهمين عن سبب ارتفاع قيمة المصاريف. وقد عزا الرئيس المبالغ المرتفعة إلى مصاريف التأسيس، وأكد على التزام مجلس الإدارة بتقليص المصاريف خلال العام المقبل، وعلى جهود الإدارة في تطبيق سياسات وخطط صارمة في سبيل هذه الغاية.

وكذلك رد الرئيس على تساؤل حول غياب الدعم الحكومي للاستثمارات التي أجراها البنك وخاصة الاستثمارات الخاصة بمنطقة شمالي أمريكا. فأوضح الرئيس التنفيذي والمراقب الخارجي أن الاستثمارات المشار إليها تشمل استثمارات في السندات في حين أن الحكومة تدعم الاستثمارات في الأسهم المحلية فقط.

كما رد المراقب الخارجي على تساؤل بشأن مدى كفاية المخصصات لمواجهة المخاطر الائتمانية، فأكد أن نسب المخصصات محتسبة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وأن البنك لا يعاني من أي مشاكل في هذا الشأن.

القرار رقم (ج ع ٢٠٠٩/١/٢): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على تقرير مراقب حسابات الشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك البيانات المالية للشركة عن ذات الفترة.

خاص وسري للغاية

البند الرابع:

أشار الرئيس إلى أن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العامة العادية بتدوير أرباح البنك للسنة القادمة والبالغة ٦٥.٤ مليون ريال قطري.

القرار رقم (ج ع ٣/١/٢٠٠٩): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على اقتراح مجلس الإدارة بشأن بترحيل الأرباح.

البند الخامس:

طلب سعادة الرئيس من الجمعية العامة العادية تبرئة ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١. ثم نبه السادة المساهمين بأن البنك قد أعد كشفًا تفصيليًا متضمنًا المبالغ التي قدمها البنك خلال السنة المالية لرئيس وأعضاء المجلس وفقًا لنص المادة ١٢١ من قانون الشركات التجارية رقم ٥ للعام ٢٠٠٢. كما طلب رئيس المجلس الموافقة على سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة التي تم إعدادها بالاستناد إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٠٨/٦، الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٤، واقترح على الجمعية صرف مكافآت أعضاء المجلس لعام ٢٠٠٨ والبالغة ١.٦ مليون ريال قطري.

القرار رقم (ج ع ٤/١/٢٠٠٩): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة البنك من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، وكذلك وافقت على مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الفترة المذكورة.

البند السادس:

أشار الرئيس إلى أن البنك قد حصل على موافقة مصرف قطر المركزي لإعادة تعيين ديوليت أندتوش، وأن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العامة بإعادة تعيينهم، وفقًا للعرض المقدم من الشركة والبالغة قيمته ٤٠٠,٠٠٠ ريال قطري للسنة المالية ٢٠٠٩.

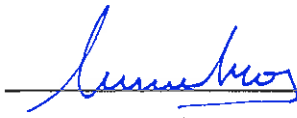
تسأل المساهمون عن قيمة العروض الأخرى، فأشار مجلس الإدارة إلى أنها معادلة للقيمة المقدمة من ديوليت. فرد المساهمون بموافقتهم على توصية مجلس الإدارة بهذا الشأن.

القرار رقم (ج ع ٥/١/٢٠٠٩): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على تعيين ديوليت أندتوش مراقب الحسابات للشركة للسنة المالية ٢٠٠٩، وتحديد بدل أتعابهم وفقًا للعرض المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

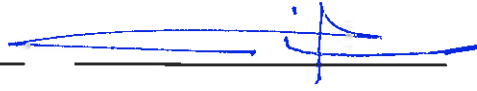
٢.

خاص وسري للغاية

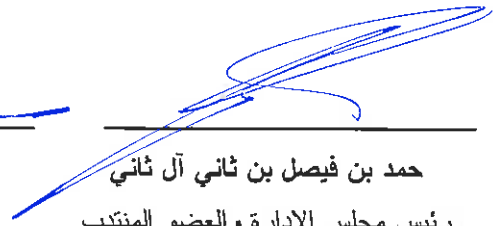
بعد انتهاء الجمعية العامة العادية من مناقشة جدول أعمالها، والتأكد من عدم ورود أي بنود أخرى من المساهمين، أعلن رئيس مجلس الإدارة ورفع الجلسة.



ريما بطرس
مقرّر الاجتماع



سامر جاغوب
عن ديلاوت اندتوش



حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب